كلمة

الدكتور جوزف طربيه

رئيس مجلس إدارة الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب

رئيس جمعية مصارف لبنان

بمناسبة

المؤتمر المصرفي العربي السنوي ٢٠٠٩

الاستثمار العربي البيني في ظل نظام اقتصادي عالمي مستجد

بيروت - فندق فينيسيا

١٩-٢٠/١١/٢٠٠٩

أيها الحضور الكريم،

أرحب بكم أجمل ترحيب في مؤتمرنا العربي السنوي الذي عودتنا بيروت على إستضافته وإحتضان أعماله، وإن كان لهذا المؤتمر وقع خاص في هذا العام إذ أنه يتزامن مع قيام حكومة الإتحاد الوطني، والتي أضفت جواً تفاؤلياً في لبنان. وإنه لشرف كبير أن يرعى مؤتمرنا دولة رئيس مجلس الوزراء السيد سعد الدين الحريري، على الرغم من إنشغالاته الكثيرة هذه الايام في وضع برنامج حكومته، وبالتوافق التام مع توجهات العهد بقيادة فخامة الرئيس العماد ميشال سليمان، من أجل بناء دولة القانون والمؤسسات وتحقيق الإصلاح الإقتصادي والمالي الشامل، وترسيخ الإستقرار في لبنان الذي هو الاساس في تنشيط الإقتصاد وجذب الإستثمار.

أيها الحضور الكريم،

ينعقد مؤتمرنا اليوم وسط تغييرات مذهلة في السياسة والإقتصاد واسواق المال تتسم بإنعكاسات متفاوتة النتائج بالنسبة لمنطقتنا العربية وبقية أنحاء العالم. فقد هزت الأزمة المالية العالمية الاخيرة أسس الإستقرار وثوابت الأنظمة المالية في العالم، كما تؤشر إنعكاساتها السياسية على أنها لن تكون

أقل أهمية من آثارها الإقتصادية. وقد بدأت ملامح هذه التغييرات بالإرتسام، وأهمها:

أ- هزت الأزمة أقوى الكيانات الإقتصادية، وضربت فيما ضربت، مقومات ومؤسسات طالما إعتقدنا أن متانتها أقوى من أي خضات، وقد تضررت من جراء ذلك إستثمارات عربية في الاسواق المحلية والاسواق الدولية ضرراً بالغاً.

ب- حصل تبدل في الوزن الاستراتيجي لعدد من الدول بحيث أخذ ثقل بعضها يزداد على حساب البعض الآخر، مع نشؤ قوى كونية جديدة كالصين والهند وعودة روسيا الى الساحة الدولية كقوة عظمى.

ج- بروز أهمية التعاون والتنسيق الإقليمي والدولي في مواجهة الآزمة مع الإعتراف بإختلاف الظروف بين الاسواق والدول.

د- إن ما هو واضح حالياً، أن العالم وإقتصاده ما بعد الأزمة، ليس كما قبلها. وهذا ما يؤدي حكماً الى زيادة عوامل الإرباك، كما يرفع من درجة المخاطر في التعاملات الدولية المالية والمصرفية والتجارية وسواها. وقد أوقعت الأزمة في الحرج جهات عديدة: من علماء الإقتصاد الذين فشلوا في توقع حصول الأزمة، وكذلك واضعي السياسات المالية، ومؤسسات التصنيف الدولية، وأجهزة الرقابة المصرفية والمالية، مما يستدعي إعادة النظر في الكثير من الافكار والمسلمات، وينشط البحث في مسارات بديلة للتفكير والسلوك، لتجنب تكرار مما حصل، وتشجيع بروز الافكار والبدائل والسلوكيات الجديدة.

ه- إن تداعيات هذا الإعصار المالي المحققة والمرتقبة الممتدة حكماً الى منطقتنا واقتصاداتنا وفقاً لمدى انخراطنا في الاقتصاد العالمي، تستدعي منا تزخيم تحركاتنا في ساحتنا وأسواقنا الوطنية وعبر الحدود بهدف تنسيق الجهود الأيلة الى حصر الاضرار ودرء ما أمكن منها، فنكون بالتالي مشاركين في معالجة ما يعنينا من الأزمة بدلاً من أن نصبح من ضحاياها. وإننا نتطلع من خلال تحركاتنا وكل التحركات الموازية، الى مناقشة ووضع خريطة طريق عربية يأتي في مقدمتها تنقية وتظهير الفرص الإستثمارية المتوفرة في البلدان العربية ومعاونة الحكومات على التطوير المنهجي لمناخات الإستثمار وإزالة أي تحفظات عن مساهمة القطاع الخاص في التنمية الإقتصادية والإجتماعية، والإفادة مما هو متوقع من حدوث نزوح مرتقب للإستثمارات من الأسواق غير المأمونة، الى اسواق أخرى أكثر اماناً وأقل مخاطرة، يمكن أن يشكل عالمنا العربي واحداً منها.

وفي هذا المجال، يأتي مؤتمرنا اليوم ليضيء على واقع الاستثمار العربي البيني، في ظل توفر الإحتياطات المالية العربية الكبيرة والمرشحة لإستمرار النمو بفعل وفرة إحتياطات النفط والغاز. إن الأنظار لا زالت تتجه الى منطقتنا، وخاصة الى الخليج العربي الذي تسجل إقتصاداته معدلات نمو جيدة. يبقى موضوع توظيف الثروة العربية في المنطقة العربية، إن طبيعة المرحلة الراهنة، ايها السيدات والسادة، بتداخلاتها الدولية والإقليمية، وبأبعادها الإقتصادية والإجتماعية، باتت تتطلب اليوم آكثر من اي يوم مضى فتح الاسواق العربية – العربية أمام حركة التجارة والإستثمار والمصارف بكل يسر وفعالية وحرية، لان التجارة والإستثمار والمصارف تشكل الاقطاب الحقيقية لعجلة التطور والتعاون الإقتصادي العربي؛ مما يتطلب من الحكومات العربية تحسين البنية القانونية الإستقبالية لإقتصاداتها، والتعريف بالفرص الإستثمارية المتوفرة في بلدانها، وإزالة أي تحفظات على مساهمة القطاع الخاص في التنمية الإقتصادية والإجتماعية، وإعداد المشاريع الملائمة لتوظيفات الصناديق السيادية والحكومية.

كما ندعو الى العمل على تطوير الاسواق المالية، وعلى خلق صناديق إستثمارية متخصصة بتمويل المؤسسات المتوسطة والصغيرة، ومساعدتها على تطوير قدراتها الإستثمارية والإنتاجية. وإننا في هذه المناسبة ندعو الى إعتبار العام ٢٠١٠ عام الإستثمار في البيئة والمياه والطاقة وتحسين مجتمعاتنا ومقومات تطوير اجيالنا القادمة؛ حيث لم يعد قياس رفاهية الفرد يرتكز على متوسط الدخل الفردي، بل على عوامل عديدة اخرى مثل الرعاية الصحية وتأمين التعليم والعناية بالبيئة.

ايها السيدات والسادة ،

اننا في الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب، ننظر الى مسألة الاستثمار العربي البيني، بكثير من الاهتمام والترقب، ونعوّل الكثير على هذه الاستثمارات لانها عامل اساسي من عوامل النمو الاقتصادي.

لن تكتمل كلمتي بدون الحديث عن بلدي لبنان، وعن قطاعه المصرفي، فهذا القطاع الناشط يكتسب المزيد من نقاط القوة والقيم المضافة التي تدفعه قدماً لتعزيز دوره كقاطرة للاقتصاد الوطني ولحيازة دور اقليمي اكبر حجماً واوسع مساحة. وهو قد أصبح بحجم موجوداته ومعدلات نموه، ودوره الإقتصادي، مركز الثقل النوعي في التمويل وإدارة المدخرات الوطنية وإستقطاب الرساميل الخارجية، وصمام الامان الذي يسهم بفعالية بدرء المخاطر النقدية والمالية في الظروف الصعبة الإستثنائية.

صحيح أن الإقتصاد اللبناني له مشكلاته، إلا أنه من الصحيح أيضاً أن لبنان ينجز اليوم، ولو بصعوبة، إستحقاقات سياسية اساسية. فقد جرت إنتخابات نيابية شهد العالم نزاهتها. ونشهد اليوم قيام حكومة اتحاد وطني. ونحن مؤمنون بأن لبنان سيحقق في ظل هذه الاستحقاقات المنجزة، مناخاً سياسياً أفضل سيمهد لإنطلاقة إقتصادية جديدة واعدة على كل الصعد.

إن ما يشهده لبنان من عودة واعدة الى دائرة الضوء، وعودة بيروت، بفعل الدعم العربي، كمركز متقدم في المنطقة، ثمة دروس مستفادة يفهمها اللبنانيون جيداً من تجارب الربع الأخير من القرن الماضي، الذي شهد حروباً محلية وإقليمية على أرضه، ثم إعماراً لما خربته الحرب لا نزال ندفع ثمنه الى اليوم.

ايها السيدات والسادة...

امام مؤتمركم هذا الكثير من المهام الصعبة، ومعظمكم خبر خلال السنتين الماضيتين انعكاسات الاحداث المالية العالمية وآثارها على الارض، ومعظمكم ايضاً تعمق في الاسباب والآثار والتوقعات، لذلك نأمل من هذا المؤتمر الذي يجمعنا اليوم ان نتمكن من وضع تصورات بناءة وآليات لاستثماراتنا العربية البينية في ظل نظام اقتصادي جديد فرضته الازمة العالمية.

اتمنى لمؤتمركم التوفيق والنجاح.

شكراً لاصغائكم.